تصور مقترح لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة

"دراسة تحليلية "

د. هبة توفيق أبو عيادة **د. أنس عدنان عضيبات**

الجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا

الملخص:

هدفت الدراسة بناء تصور مقترح لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة في المستقبل وتحقيق أهدافه المنشودة بكفاءة وفاعلية وإدارة الأزمات الراهنة وحل المشكلات بطرق علمية إبداعية، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التربوية خلال العام الحالي (2023/2020) بما يضمن الخروج بتصور علاجي متكامل وفق خطوات واضحة لتحقيق تدريس مستدام رقمي فعال وتنمية مستدامة. وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة إذ تعتمد المنهج التحليلي وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ووفقًا لرؤية الباحثان تم ببناء التصور وتعرف درجة ملاءمته من وجهة نظر المختصين والخبراء وتوصي الدراسة بضرورة تحسين مخرجات التعليم العالي في كافة التخصصات والمجالات، لما لها من دور كبير في مجال التنمية وتحقيق أعلى درجات الكفاءة الداخلية الخارجية بأعلى معايير الجودة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: تصور، الاقتصاد المعرفي، تنمية مستدامة.

A proposed vision to activate the role of the knowledge economy in achieving sustainable development

" An analytical study"

The study aimed to build a proposed vision to activate the role of the knowledge economy in achieving sustainable development in the future and achieving its desired goals efficiently and effectively, managing current crises and solving problems in creative scientific ways, by analyzing and reviewing previous research and studies and

educational literature during the current year (2020/2023) in a way that guarantees a vision. An integrated therapeutic course according to clear steps to achieve effective digital sustainable teaching and sustainable development. The current study differs from previous studies in the methodology of the study, as it adopts the analytical approach and in the light of the results of previous studies, and according to the vision of the researchers, the perception was built and the degree of its suitability is known from the viewpoint of specialists and experts. The field of development and achieving the highest levels of internal and external efficiency with the highest standards of comprehensive quality.

Keywords: perception, knowledge economy, sustainable development.

المقدمة:

تسـعى المجتمعات كافّة إلى تّنمية رأس المال البشـرية وتحقيق التنمية المسـتدامة، ورفع المسـتوى المعاشـيّ والصّـحيّ للأفراد، وتطوير منظومة التعليم والتدريب، والمتابعة للقوى العاملة في القطاعات الاقتصـاديّة. وفي الوقت الذي يلعب فيه النّظام التعليمي دوراً رئيسـاً في رفع نسـب توظيف الشـباب، وخفض نسـب البطالة المجتمعية، فإن هذا النظام لن يحقق دوره الإيجابي في التنمية المجتمعية، إن لم يتماشـى ما يقدمه مع حاجات المجتمع ومتطلّباته، وما لم يواكب التطورات السريعة الحاصلة محلياً وعالمياً.

إن الاقتصـاد المعرفي قائم على تنمية رأس المال البشـري أولا، عن طريق تطوير المنظومة التربوية في نظم التعليم والعمل، من أجل توفير قاعدة من الكفاءات الوطنية التي يمكن الاعتماد عليها، من أجل تحقيق النمو الاقتصـادي، وزيادة الإنتاج، وتحسـين القدرة التنافسـية للاقتصاد الوطني.

والمعرفة هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع، فمن خلالها تحصل التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة، ومن خلالها تُبنى القدرات الإنسـانية، وتتطور لتشـكل عنصر الإنتاج الأساسي، المتمثل في الموارد البشرية.

ومن منطلق اعتبار المعرفة العنصـــر الرئيس من عناصـــر الإنتاج، ظهر الاقتصـــاد المعرفي، وهو الاقتصـاد العصـري الذي تعتمده الدول الصـناعية الكبرى، حيث تحررت هذه الدول من قيود المواد الخام الأولية، ورأس المال المادي، لتعتمد على المعرفة كمورد اقتصادي متجدد.

أما بالنسبة للدول النامية، ودول العالم العربي تحديدا، فبإمكانها اللحاق بالدول الصـناعية المتقدمة، في حال قدّرت قيمة المعرفة، وجعلتها أولويّة من أولويّاتها، وإذا ما امتلكت إرادة قويّة لتكوين رأس المال المعرفي لدى أبنائها، من خلال بنية تعليمية وتدريبية وبحثية مناســبة، والعمل على الاســتفادة من الخبرات المعرفية المتراكمة، وتوفير مناخ علمي ثقافي داعم، في هذه الحالة فقط، تسـتطيع هذه الدول الوصـول إلى اقتصـاد مبني على المعرفة، لتحقيق التنمية الاقتصـادية الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

في السنوات الأخيرة ، كان هناك اعتراف متزايد بالدور الذي يمكن أن يلعبه اقتصـاد المعرفة في تعزيز التنمية المستدامة. يُعرَّف اقتصـاد المعرفة بأنه نظام اقتصـادي حيث المعرفة والابتكار هما المحركان الرئيسـيان للنمو ، ويشـمل صـناعات مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والصـناعات الإبداعية. يُعتقد أن هذا القطاع محرك رئيسـي للنمو الاقتصـادي وخلق فرص العمل ، مع المساهمة أيضًا في الاستدامة البيئية والتقدم الاجتماعي.

على الرغم من إمكاناته ، إلا أن اقتصـاد المعرفة لم يتم استخدامه بالكامل في العديد من البلدان ، وخاصـة في الدول النامية. يهدف هذا البحث إلى معالجة هذه القضـية من خلال اقتراح رؤية لتفعيل دور اقتصـاد المعرفة في تحقيق التنمية المسـتدامة. سـيركز البحث على التحديات التي تواجه تنفيذ اقتصـاد المعرفة وسـيقدم توصـيات للسـياسـات والاسـتراتيجيات التي يمكن اعتمادها للتغلب على هذه التحديات جاءت هذه الدراسة للتوجه نحو استثمار الثورة التقنية وتطبيقات الذكاء الاصـطناعي والاقتصـاد المعرفي والمشـاريع الريادية وطاقات الشـباب لدعم التعليم ومخرجاته حل مشـكلاته وتتمثل مشـكلة الدراسـة في الإجابة عن السـؤال الرئيس للدراسـة: **ما التصـور المقترح**

لتفعيل دور الاقتصـــاد المعرفي في تحقيق تنمية مســـتدامة ؟ وينبثق منها الأســـئلة الفرعية الآتية:

- ما دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة؟
- ما التصور المقترح لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة ؟
- ما درجة ملاءمة التصـــور المقترح التصـــور المقترح لتفعيل دور الاقتصـــاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة من وجهة نظر المختصين والخبراء؟

أهداف الدراسة:

- تعرُّف دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة.
- بناء التصور المقترح لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة.
- تعرُّف درجة ملاءمة درجة ملاءمة التصـــور المقترح لتفعيل دور الاقتصـــاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة من وجهة نظر المختصين والخبراء.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى محورين :

أهمية الدراسة من الناحية العملية والتطبيقية :

- يؤمل أن تستفيد من هذه الدراسة صانعو السياسات من خلال استثمار حاضنات الأعمال لتحقيق الأهداف التربوية وتنمية مستدامة واستشراف المستقبل.
- يؤمل أن تستفيد من توصيات هذه الدراسة القيادات للقيام بدورهم في تشجيع التربويين والمختصين في العملية التربوية بضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة من الناحية النظرية والفكرية:

- يؤمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة علمية بموضوعها، الذي يعد حاجة ماسة في عصرنا الحالي ومن الأدبيات التي تفتقر إليها المكتبات على حسب علم الباحثان
- يؤمل في هذه الدراســـة توفير آفاق علمية وبحثية لباحثين آخرين للخوض في مثل هذا المجال ســـعياً لإحداث التطور المنشـــود وإضـــافة معرفة جديدة للفكر التربوي والبحث العلمي لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدم المنهج النظري بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات ذات الصلة بالموضوع؛ لتكوين نظرية عن الأفكار والمفاهيم المتخصصة في مجال الدراسة، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، من خلال تحليل الأدب المتعلق بالدراسة؛ للوصول إلى إجابة أسئلة الدراسة وتقديم عدد من التوصيات.

مفهوم اقتصاد المعرفة

يعرف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يؤدي فيه توليد المعرفة وتوظيفها، الدور الأساسي في خلق الثروة، ويطلق عليه مسمى اقتصاد المعلومات، أو الاقتصاد الرقمي، خلافا لما كان عليه الحال في الحقب الزمنية السابقة، التي لعبت فيها الآلات والمعدات والأيدي العاملة، الدور الأساسي في خلق الثروة (بخاري، 2015).

وبناء على ما سبق، فإنّ اقتصاد المعرفة في الأساس، يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، كما أنه يعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والابتكار، والرقمنة. فالموارد البشرية المؤهلة هنا ذات المهارة العالية أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة، كما يعد اقتصاد المعرفة فرعا جديدا من العلوم الاقتصادية، يقوم على فهم جديد أكثر عمقا للمعرفة ودورها في تكوين بنية للاقتصاد المعاصر، الذي حل محل الاقتصاد التقليدي وما يحمله من إمكانات لا حدود لها أمام النهضة الحضارية القادمة (علي، 2012).

وفي إطار الحديث عن التنمية المستدامة، لا بد أن يكون الاقتصاد المبني على المعرفة، هو الاقتصاد الأمثل، حيث أنه يعتمد على رأس المال الفكري البشري، الذي يقوم بالإبداع والابتكار والتطوير، فالعقول المبدعة والمدربة لن تتوقف يوما عن التطوير والتقدم، بعكس رأس المال المادي في الاقتصاد التقليدي، الذي قد يتعرض للكساد أو التوقف عن تحقيق المكاسب والتطور بفعل عوامل اجتماعية أو سياسية داخلية أو خارجية.

فالعقول النيرة هي التي ستعمل على التطوير المستمر خاصة وأن الاقتصاد المعرفي يعتمد بشكل أساسي على التقدم التكنولوجي الرقمي، الذي بناه ويطوره العقل البشري المبتكر،

وهذه العقول تحتاج لبنائها وتدريبها إلى نظام تربوي مبدع ومتميز، كما أن تأخر دول العالم الثالث عن إدراك أهمية تطوير نظام التعليم للوصول إلى الاقتصاد المعرفي العصري، خلق فجوة معرفية بينها وبين الدول الصـــناعية المتطورة، لا بد من العمل الحثيث من قبل هذه الدول في سبيل تقليل حجمها.

إن استخدام المعلومات يولد معلومات جديدة، واستخدام المعرفة يولد معرفة إضافية، كما ان المعلومات تتحول إلى معرفة، وتلعب دورا مهما في اقتصـــاد المعرفة. ويمكن تقسـيم المعرفة إلى أربعة أشكال كما أورده محمد (2020):

1- معرفة المعلومات المتمثلة في المعلومات التقليدية الموروثة.
2- معرفة العلة والأسباب الكامنة وراء الظواهر التي يمكن استثمارها لخدمة الإنسان، وهذه تؤخذ من الكتب ومؤســـســـات التعليم والبحث العلمي، وقواعد المعلومات، وتقف هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتقني والتطور الصناعي وإنتاج السلع.
3- معرفة الكيفية المتمثلة في الخبرة والمهارة لإدارة الأفراد، وتشـــغيل العمليات، وتشـــغيل الأجهزة، واســـتخدام التقنيات المختلفة. وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكا للشـــركات ومؤسسات الاعمال والإنتاج، والحصول على بعضها يحتاج آليات معقدة ومكلفة.
4- معرفة أهل الاختصاص الذين يستطيعون تنفيذ الأعمال بشكل سليم واقتصادي.

ونستطيع من خلال ما سبق استنتاج أن السيطرة على النوعين الأوّلين للمعرفة، تعني أن اقتصاد هذه الدولة، في طور اقتصاد المعلومات، أي أنها تستهلك المعلومات وتوظفها لأغراض اقتصـادية، كما هو الحال في البلدان النامية. أما السـيطرة على النوعين الأخيرين فتعني أن هذا البلد دخل اقتصـاد المعرفة أو في طريقه لإرسـاء قواعدها، وبالتالي على الدول النامية العمل من أجل امتلاك المعرفة القائمة على الخبرة والمهارة والتدريب، وقد يكون تدريب الموارد البشـــرية المحلية في البلدان الصـــناعية عن طريق تبادل ثقافي علمي منظم، بين الجامعات المحلية وجامعات الدول المتقدمة، مفيدا كخطوة أولى لامتلاك المعرفة وتطويرها من قبل هؤلاء الطلبة في بلدانهم، ومن ثم الاسـتفادة من خبراتهم ومعرفتهم الضـمنية من خلال تدريب فئات طلابية محلية أخرى.

رأس المال الفكري

في الوقت الذي تشكل الموارد المادية رأس المال بالنسبة للاقتصاد التقليدي، يشكل رأس المال الفكري، رأس المال للاقتصاد المعرفي. ويمكن تعريف رأس المال الفكري بأنه المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح حقيقية، تحقق الميزة التنافسية، ورأس المال الفكري للأمم، وينطلق من الثورة الفكرية والمعرفية لمواطنيها، ويتشكل من المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية، كالمهارات والتجارب والكفايات. وهو امتلاك المعرفة والخبرة التطبيقية والتكنولوجية التنظيمية، والمهارات المهنية، التي تساعد على وجود حاجة تنافسية، كما يشكل رأس المال الفكري أحد المصادر التنافسية لكل الأعمال، ويتطلب التجديد والابتكار لتوليد الثروة (الهادي، 2020).

وقسم الهادي (2020)، رأس المال الفكري إلى الأقسام التالية:

1- رأس المال البشري :Human Capital الذي هو عبارة عن المعارف والمهارات والخبرات، التي يتمتع بها الأفراد، وقد تكون منفردة في قدرتها وقوتها وإبداعها ومرونتها.
2- رأس المال القائم على العلاقات Relation Capital: ويشير إلى كل المصادر المرتبطة بالعلاقات الخارجية، وتضم رأس المال البشري والبنيوي.
3- رأس المال البنيوي Capital Structure: وهو يعبر عن المعرفة التي تبقى في المؤسسة، وتشمل الأعمال الروتينية التنظيمية، والإجراءات والنظم والثقافات وقواعد البيانات، بما فيها خدمات التوثيق واللكية الفكرية وأصول البنية التحتية.

والمعرفة المكونة لرأس المال الفكري ليس لها شكل واحد، أو نمط محدد مستقل، فهي متطورة ومتواترة بين الأفراد والجماعات، ولها طابع الديناميكية والتحول، من خلال الحوار وعمليات التداول. ويمكن أن تكون هذه المعرفة ضمنية أو شخصية: ناتجة عن الخبرة ولا يمكن تعلمها. أو صريحة: وهي الحقائق البسيطة الملاحظة التي يمكن تعلمها.

ومن خلال اطلاعنا على الاقتصاد المعرفي ورأس ماله البشري والفكري، ندرك أهمية قيام جميع المجتمعات بالتوجه نحو هذا الاقتصاد، كونه الاقتصاد العصري الذي يتماشى مع التقدم الحضاري والتكنولوجي الحاصل، حيث يعتمد هذا الاقتصاد بالدرجة الأولى على التكنولوجيا والرقمنة، لكن هذا لا يعني أن الدول الضعيفة تكنولوجيا، ليس بإمكانها الوصول

باقتصادها نحو اقتصاد المعرفة، ذلك أن التكنولوجيا لم تأتِ من ذاتها، بل أسّسَت وطُوّرَت على أيادٍ بشـــريّة مبدعة ومبتكِرة، وبالتالي فإن الســـعي نحو أي تطور، يعتمد بالأســـاس على الثروة البشـــرية والفكرية، فإذا ما اهتمت الدول بهذه الثروة، عن طريق نظام تعليمي وتدريبي مميز، ستنتقل بعقول أبنائها تدريجيا نحو التقدم التكنولوجي، والاقتصاد المعرفي العصري.

مرتكزات اقتصاد المعرفة وتحدياته

أما بالنسـبة للتحديات التي تواجه الدول العربية بشـكل عام، ونظامهم التربوي بشـكل خاص، في سـبيل الوصـول إلى اقتصـاد المعرفة، فيمكن التعرف إليها بعد اسـتعراض مرتكزات هذا الاقتصـاد المعرفي كخطوة أولى، كما عرضها المشهداني (2014):

1- ملكية المعرفة: أي إعطاء حقوق براءة الاختراع، والعلاقات التجارية، وحقوق الطبع، لمن بذل الجهد لابتكارها دون غيره من الناس، وذلك لتوفير الحافز لبذل هذا الجهد.
2- الأسـواق المالية: يعد النظام المالي ومؤسـساته الرئيسـة، بمثابة العقل المدبر، الذي يدير اقتصاد المعرفة.
3- تـدريـب عمـال المعرفـة: لكي يتم نقـل القوى العـاملـة من الصـــنـاعـات المتغيرة، إلى الصـناعات الواعدة (النامية)، يجب أن تتمتع أسـواق العمل بمرونة كافية، وزيادة العمالة من أجل إكسابها المهارات اللازمة للوظائف الجديدة.
4- إرضـاء الزبائن: نتيجة التنافس العالمي والشبكة العنكبوتية، أصبح قطاع الاعمال مطالبا بإرضاء الزبائن، والحفاظ على قيادة المنافسة.
5- الحاجة إلى التعليم وظاهرة التوظيف: سيكون التعليم مطلبا أساسيا ومستمرا، أثناء حياة الإنســان العملية، فالتربية والتكوين المســتمر، شــرطان أســاســيان لبلورة البنية الثقافية ونجاحها داخل المجتمع.

وبالتالي نســـتنتج أن التحديات التي تعيق الدول العربية في تحقيق اقتصـــاد المعرفة قد تتمثل في الفجوة المعرفية الكبيرة بين هذه الدول والدول الصـناعية، وضـعف التطور التكنولوجي وارتفاع كلفة الإنترنت في بعض الدول، إضافة إلى عدم الاهتمام بشكل كاف في النظام التربوي،

والتعليم الجامعي الذي يشـــجع طلبته على الإبداع والابتكار وعدم دعم البحث العلمي، ما يجعل من هذه الدول في مرحلة متأخرة، قياسا مع الدول الصناعية الكبرى.

التعليم في ظل اقتصاد المعرفة

يعتبر الاستثمار في التعليم هو أساس نجاح اقتصاد المعرفة، لأنه يمثل العنصر البشري والمورد الهام لأي اقتصـاد، فلا نجاح لاي اقتصـاد دون توفر رأس مال بشـري مدرب، مع توفر الموارد البشرية الطبيعية.

ولعل لأبرز التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظم التربوية ما يلي(الأحمد، 2012):

1- تزايد سـرعة التفجر المعرفي، بمناهج ومفاهيم وأسـاليب عملية حديثة، وما يصـاحب ذلك من نشأة فروع علمية جديدة، وقيام تخصصات بينية بين العديد من فروع العلم.
2- تحول اقتصـاد المعرفة إلى اقتصـاد وفرة، وذلك بسـبب تحول المعرفة إلى مورد متجدد، وعامل الإنتاج الرئيس، بحيث أصـــبح التباين في إنتاج أو تنمية أي بلد لا يتوقف على نقص الموارد الطبيعية، أو عدم وجودها، وإنما بقدرة هذا البلد عل تكوين رأس المال المعرفي، وتنميته باسـتمرار، ما يفرض على النظم التربوية، إسـراع الخطى لتكوين رأس المال المعرفي، كي توفر أصول العملية الإنتاجية.
3- إن تطور تقنيات التعلم والتعليم، والاســتخدام المكثف لنظم المعلومات وتقنية المعلومات الرقمية، تحمل إمكانات هائلة لتغيير ما يجري داخل الصـــف الدراســـي، والمدرســـة، والجامعة.
4- إن تزايد دمج مجموعات صـــناعية وتجارية وحرفية عديدة بين دول عديدة للحفاظ على الطبيعة التنافســـية في اقتصـــاد المعرفة العالمي، ســـيؤدي إلى انتقال العمالة الماهرة والقدرات المبدعة من الدول الصناعية إلى دول العالم الثالث.
5- تزايد الحاجة للأدمغة العلمية والمفكرين، والكفاءات التقنية عالية المســـتوى، لأن التنمية الوطنية المنشـودة لن تتحقق في ظل غياب الأصـول المتجددة، لاقتصـاد قائم على رأس المال المعرفي

التنمية المستدامة

مصطلح التنمية فرض نفسه بشكل كبير على كافة الجوانب التي تطرحها الدول، فالتنمية مفهوم غير شامل ويخص كافة جواب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بمعنى أن التنمية عارة عن محصلة عملية شاملة حضارية، واختلف الخبراء والمتخصصين في تحديد مفهوم التنمية، إلا أن بعض المفاهيم ترى بأن عمليه التنمية هو تحسين الأوضاع وخلق أوضاع جديدة ومتطورة، يهدف الإنسان فيها إلى تحسين نوعية الحياة التي يعيشها والتي تعتبر المقياس الحقيقي لنجاح عملية التنمية.

أما (Gendron, 2006, p:166) فعرف التنمية المستدامة على أنها :"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته:.

في حين أورد (Fowke& Prasad, 1996) أكثر من ثمانون تعريفاً للتنمية المستدامة ومنها:" التنمية هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

أما (Asongu, 2007, 2) عرف التنمية المستدامة على أنها :" التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أنه الدور

أهداف التنمية المستدامة

من خلال آلياتها تسعى التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة أهداف ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تهدف التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة السكان عن طريق الاهتمام بالنوع وليس الكم، من خلال العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى تأمين حياة صحية وضمان تعليمي ذات مستوى عالي ومتساوي لجميع الأفراد، وتعزيز فرص تعليم لكافة الشرائح والمناطق، وضمان الوفرة للمياه والصحة لجميع السكان.

ثانياً: تحقيق استغلال عقلاني للموارد: تعتبر الموارد الطبيعية لكل دولة محدودة نسبياً، لذلك يتوجب توظيفها بشكل جيد وعقلاني من خلال حماية واستعادة الاستخدام الأنسب والمستدام لتلك الموارد، وإدارة الغابات بشكل صحيح ومستدام، ومكافحة التصحر والعمل على وقف تدهور الأراضي الزراعية والعمل على استعادتها، والاهتمام بالمحافظة على التنوع البيولوجي. (مزريق، 2011).

ثالثاً: احترام البيئة الطبيعية: من خلال العمل على توطيد العلاقة بين السكان والبيئة حتى تصبح علاقة انسجام والذي يعتبر من أهم أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل والمدروس للمحيطات والموارد البحرية.

رابعاً: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية المستدامة: من خلال مشاركتهم بإيجاد حلول للمشاكل البيئية وتكثيف الجهود على مكافحتها.

خامساً: ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع: عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا الحديثة في مجال التنمية وطرق استخدامها للوصول إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف.

سادساً: تغير حاجات وأولويات المجتمع بشكل مستمر: تهدف التنمية المستدامة لتحقيق الإنصاف من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الجيل الحالي والمستقبلي، كما يتوجب العمل على حماية البيئة بهدف التقليل من الأزمات والمشاكل البيئة العالمية، والعمل على استخدام تكنولوجيا أنظف تساهم في محاربة التلوث. (غنيم، وأبو زنط، 2007).

سابعاً: تحليل الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإدارية: من خلال رؤية شاملة تستند على وحدة البيئة الكلية، وتجنب الأنانية وترابط نظمها الفرعية.

تأثير التنمية المستدامة على الظروف المعيشية:

تؤثر التنمية المستدامة بشكل مباشر في الظروف المعيشية للناس والتي تشمل ما يلي: (جميل، 2017)

1. **المياه:** تهدف التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية لضمان توفر امدادت كافية من المياة والتي تعتبر عصب الحياة، بالإضافة إلى استغلال المياه في الزراعة والصناعة وتأمين الحصول على المياه للاستخدام المنزلي بشكل كاف.
2. **الغذاء:** تساهم التنمية المستدامة على رفع مستوى الانتاج الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين أرباح الزراعة وضمان لأمن الغذائي للاسر وضمان الاستخدام المستدامة، بالإضافة على المحافظة على المياة والحياة البرية والثروة السمكية.
3. **الصحة:** تقاس الصحة في العالم بناء على معدل الوفيات دون الخامسة والحالة الغذائية، لذلك تسعى التنمية المستدامة إلى زيادة الانتاج عن طريق رفع مستوى الرعاية الصحية.
4. **المأوي والخدمات:** تسعى الاستدامة الاقتصادية لضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لنظم المواصلات وموارد البناء، بهدف الحصول على سكن مناسب بسعر مناسب.
5. **الدخل:** تسعى التنمية المستدامة على تحقيق الاستدامه بكافة جوانبها.

مجالات التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة مجالات وكما يلي:

أولاً: المجال الاقتصادي: يتخذ صناع السياسة مجموعة إجراءات مستدامة تهدف إلى إحداث تغيير في هيكلية المجتمع في الجانب الاقتصادي والقضاء على أسباب التخلف والفقر، والارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد وتحقيق أمنياتهم، والارتقاء بالوضع الاقتصادي للمجتمع (Russell, 2003, pp 122)

ثانياً: المجال البشري: من خلال تمكين الإنسان ضمن رؤية اجتماعية قادرة على التكيف مع المتغيرات، ليبقى الانسان مكرساً نفسه للبناء والمقاومة.

ثالثاً: المجال البيئي: من خلال ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم استنزافها والتأثير السلبي عليها والتي قد يؤثر على كفاءة التفاعل، ويجب الحرص على الاستخدام العقلاني للموارد (الدعمة، 2015).

رابعاً: المجال التكنولوجي: من خلال استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، والحد من انبعاث الغازات، والحيلولة دون تدهور الأوزون.

خصائص التنمية المستدامة:

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المســـتدامة التي عقد في عام (2002) توصـــل لعدة خصائص يجب أن تتضمن التنمية المستدامة وكما يلي:

- طويلة المدى بالإضافة إلى شمول البعد النوعي والكمي.
- مراعاة حق الأجيال القادمة بالموارد الطبيعية.
- تلبية احتياجات الفرد الأساسية من أهم الأولويات.
- المحافظة على المحيط الحيوي بالبيئة الطبيعية.
- التركيز على تنمية الجانب البشري كأولوية مهمة.
- ضرورة التنسيق في استخدام الموارد وتنظيم العلاقات بين الدول الفقيرة والغنية.

الدراسات السابقة

- دور الاقتصاد القائم على المعرفة في التنمية المستدامة "بقلم رخايا دياي ومامادو لامين سو (2016): تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والتنمية المستدامة. ويرى المؤلفون أن الاقتصاد القائم على المعرفة يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. التنمية من خلال تشجيع الابتكار وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة. كما يناقشون أهمية التعليم والبنية التحتية في تطوير اقتصاد قائم على المعرفة.
- اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة: إطار مفاهيمي "بقلم Aled Williams و Ainsley Lloyd 2018): تطور هذه الدراسة إطارًا مفاهيميًا لفهم العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية المســتدامة. ويرى المؤلفون أن اقتصــاد المعرفة يمكن أن يســاهم في تحقيق الاســتدامة التنمية من خلال تشــجيع الابتكار وتحســين الإنتاجية وتعزيز الشــمول الاجتماعي والاقتصادي. كما يناقشون دور الحوكمة والمؤسسات في دعم تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.
- الاقتصـــاد القائم على المعرفة والتنمية المســـتدامة: تحليل تجريبي "بقلم بيلو عمر ومصطفى عبد الله (2019): تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والتنمية المستدامة في نيجيريا. ووجد المؤلفون أن الاقتصاد القائم على المعرفة لديه التأثير الإيجابي على التنمية المســتدامة ، لا ســيما فيما يتعلق بتعزيز النمو

الاقتصادي والحد من الفقر ، كما يناقشون تحديات تطوير اقتصاد قائم على المعرفة في نيجيريا ، بما في ذلك عدم كفاية البنية التحتية ونقص العمالة الماهرة.

- دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة: أدلة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "بقلم مارسيلو إم ماريانى وأمبرا مازيلي (2020): تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ووجد المؤلفون أن اقتصاد المعرفة لها تأثير إيجابي على التنمية المستدامة ، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية. كما يناقشون أهمية الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والبنية التحتية في دعم تطوير اقتصاد قائم على المعرفة.

التعقيب على الدراسات السابقة

ركزت العديد من الدراسات على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة. اقتصاد المعرفة هو مفهوم يؤكد أهمية المعرفة والمعلومات في النمو الاقتصادي والتنمية. يتميز بإنتاج واستخدام المعرفة والمعلومات كمحركات رئيسية للنشاط الاقتصادي كما جاء في دراسة بيلو عمر ومصطفى عبد الله (2019) ودراسة مارسيلو إم ماريانى وأمبرا مازيلي (2020).

أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل اقتصاد المعرفة يعتبر مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة هو أنه يمكن أن يساعد في تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي. من خلال إنشاء ونشر وتطبيق المعرفة والتقنيات الجديدة ، يمكن لاقتصاد المعرفة دفع النمو الاقتصادي بطريقة أكثر استدامة وإنصافًا.

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساعد في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة ، والحد من النفايات واستخدام الموارد ، وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية. من خلال تسخير قوة المعلومات والمعرفة ، يمكن للشركات والحكومات اتخاذ قرارات أفضل وإدارة مواردها بشكل أكثر فعالية ، مما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتائج الســـؤال الأول والذ ينص على ما دور الاقتصـــاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة؟

من خلال تحليل الدراســـات والأدبيات التربوية عن دور الاقتصـــاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة نجد بأن جميع الدراسات بيلو عمر ومصطفى عبد الله (2019) ودراسة مارسـيلو إم ماريانى وأمبرا مازيلي (2020) ودراســة رخايا دياي ومامادو لامين ســو (2016) اتفقوا على دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة تمثل فيما يلي:

- يمكن لاقتصاد المعرفة أن يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار وخلق وظائف عالية القيمة وتحسين كفاءة استخدام الموارد. في الاقتصاد القائم على المعرفة ، يعتبر إنتاج واستخدام المعرفة المحركين الأساسيين للنمو الاقتصادي ، على عكس العوامل التقليدية مثل العمل ورأس المال.
- ينطوي تطوير اقتصاد المعرفة على إنشاء ونشر وتطبيق المعرفة ، والتي يمكن أن تؤدي إلى التقدم التكنولوجي والمنتجات والخدمات الجديدة وزيادة الإنتاجية. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى النمو الاقتصـادي وخلق فرص العمل ، فضـلاً عن تحسـين مسـتويات المعيشة.
- يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستخدام الفعال للموارد. على سـبيل المثال ، يمكن للتقنيات الرقمية أن تتيح إنتاجًا وتوزيعًا أكثر كفاءة للسـلع والخدمات ، مما يقلل من النفايات والانبعاثات. بالإضـافة إلى ذلك ، يمكن أن يسـاهم تطوير تقنيات الطاقة المتجددة وممارسـات الزراعة المسـتدامة في الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة.
- يمكن لاقتصـاد المعرفة أن يلعب دورًا حاسـمًا في تحقيق التنمية المسـتدامة من خلال تشجيع الابتكار ، وخلق وظائف عالية القيمة ، وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

نتائج السؤال الأول والذ ينص على ما التصور المقترح لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة ؟

يمكن لاقتصـــاد المعرفة أن يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المســـتدامة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لخلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي مع الحفاظ على

البيئة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية. وفيما يلي تصور مقترح لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة:

تصور المقترح لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة	
الاستثمار في التعليم والتدريب	يتطلب تطوير اقتصاد قائم على المعرفة قوة عاملة ماهرة لديها خبرة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). تحتاج الحكومات والشركات إلى الاستثمار في برامج التعليم والتدريب التي تزود الأشخاص بالمهارات اللازمة للعمل في اقتصاد المعرفة.
تشجيع ريادة الأعمال والابتكار	يعتمد اقتصاد المعرفة على الابتكار والإبداع. يمكن للحكومات دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة من خلال توفير التمويل والحوافز الضريبية وأشكال الدعم الأخرى. يمكن أيضًا تشجيع الابتكار من خلال إنشاء أطر حقوق الملكية الفكرية التي تحفز الابتكار والإبداع.
تطوير البنية التحتية الرقمية	يعتمد اقتصاد المعرفة على البنية التحتية الرقمية ، بما في ذلك الإنترنت عالي السرعة والحوسبة السحابية وغيرها من التقنيات المتقدمة. تحتاج الحكومات إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتمكين اقتصاد المعرفة من الازدهار.
تعزيز الاستدامة	يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساعد في تحقيق الاستدامة من خلال تطوير تقنيات وممارسات جديدة تقلل من النفايات والانبعاثات واستهلاك الموارد. يمكن للحكومات تعزيز الاستدامة من خلال وضع اللوائح البيئية والحوافز التي تشجع الشركات على تبني ممارسات مستدامة.
تعزيز التعاون	يعد التعاون بين الشركات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أمرًا ضروريًا لازدهار اقتصاد المعرفة. يمكن للحكومات تسهيل التعاون من خلال إنشاء منصات وشبكات تجمع أصحاب المصلحة معًا لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات.

يرى الباحثان إن تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاستثمار في التعليم والتدريب ، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار ، وتطوير البنية التحتية الرقمية ، وتعزيز الاستدامة ، وتعزيز التعاون.

نتائج السؤال الأول والذ ينص على ما درجة ملاءمة التصور المقترح التصور المقترح لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة من وجهة نظر المختصين والخبراء؟

من خلال ماتم استعراضه من إجراءات مقترحة لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق تنمية مستدامة فلقد تم عرض التصور على ذوي الإختصاص في المناهج وأساليب التدريب ولقد أبدوا استحسان وملائمة التصور المقترح والإجراءات.

التوصيات:

- يجب على الدول بشكل عام والدول العربية بشكل خاص التركيز على التعليم العالي واعتماد استراتيجية واضحة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وإعداد قيادات ريادية.
- ضرورة تحسين مخرجات التعليم العالي في كافة التخصصات والمجالات، لما لها من دور كبير في مجال التنمية وتحقيق أعلى درجات الكفاءة الداخلية الخارجية بأعلى معايير الجودة الشاملة.
- ضرورة مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في التنمية بعملية التخطيط وتطوير التعليم العالي(وزارة التعليم العالي، المؤسسات التجارية الصناعية، وزارة التخطيط، رجال الأعمال).
- ضرورة توفير كافة الامكانيات المادية والمادية لمواكبة متطلبات العصر والاستعداد المستقبل.
- ضرورة رفع الإمكانيات المادية للبحث العلمي، لما لها من دور ايجابي على تطوير الدولة.
- ضرورة تنمية الموارد البشرية الكفؤة من خلال التوسع في حاضنات الأعمال.
- العمل على استحداث المزيد من التخصصات التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة.

المراجع:

الأحمد، سليمان ذياب علي (2012). معوقات تكوين اقتصاد المعرفة في الأردن. **مجلة التربية**، 2(151) 197-229.

بخاري، عبلة بنت عبد الحميد محمد (2015). فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة: تطبيقا على المملكة العربية السعودية. **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، 19(55)، 223-266.

المشهداني، بان علي حسين (2014). دور اقتصاديات التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، (30)، 67-88.

محمد، فاطمة عيسى (2020). الحاضنات الابتكارية ودورها في تعزيز اقتصاد المعرفة: أنموذج دولة الإمارات في التعليم. **المجلة العربية للتربية النوعية**، (12)، 13-23.

الهادي، طاهر محمد (2020). المنهج المتمايز في الألفية الثالثة بين رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، 3(1)، 119-174.

ابراهيم، خديجة (2018). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة إستشرافية. **مجلة كلية التربية** – جامعة أسيوط، 34 (5)، 365-479.

أبو زنط، ماجدة و غنيم، عثمان (2007) *التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواته*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

أحمد، مصطفى (2017). الهياكل التنظيمية الوسيطة الداعمة للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية. **مجلة القراءة والمعرفة** – جامعة عين شمس، (187)، 22-56.

الباش، مشاعل (2019). أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال في جامعات المملكة العربية السعودية. **مجلة كلية التربية** – جامعة أسيوط، 35 (10)، 387-414.

جاد الله، باسم (2018). دور حاضنات الأعمال البحيثة الجامعية فى تنمية ثقافة ريادة الأعمال بمصر: دراسة ميدانية. **مجلة كلية التربية** – جامعة المنوفية، 33 (4)، 138-223.

جميل، عبد الكريم (2017) *التنمية البشرية الحديثة*، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان.

الحريري، رافدة (2014) *اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة*، دار المناهج للنشر والتوزيع.

الدعمة، ابراهيم (2015) *التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

الطراونة، دعاء (2019)، *القيادة الريادية وأثرها على بناء القدرات التنظيمية*: دراسة ميدانية في الجامعات الأردنية الرسمية في محافظات الجنوب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، اربد، الأردن.

دويكات، خالد (2012) دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، **مؤتمر إدارة الموارد البشرية في المنظمات**، جامعة القدس المفتوحة.

عبد الحي، أسماء (2018). حاضنات الأعمال الجامعية مدخل لتفعيل دور الجامعات المصرية في مجال تعليم الكبار: دراسة مستقبلية. **مجلة كلية التربية** – جامعة المنصورة، 18 (1)، 355-446.

عبد الرحمن، أحمد (2018). حاضنات الأعمال كآلية لتحقيق استدامة برامج ومشروعات التنمية المجتمعية. **مجلة الخدمة الاجتماعية**، 5 (60)، 179-237.

عبدالحي، محمد (2012) دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان – دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، مجلد (16)،1، الأردن.

عمارة، سلمى وبارك، نعيمة (2019). حاضنات الأعمال مطلب أساسي لدعم الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا. **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، 3 (1)، 108–122.

العيسوي، ابراهيم (2000) *التنمية في عالم متغير*، دار الشروق، القاهرة.

متعب، إنعام (2011). حاضنات الأعمال وإدارة العمليات: مدخل نظري. **مجلة مركز دراسات الكوفة** – جامعة الكوفة، (12)، 227–247.

مزريق، عاشور (2011)، دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة، **مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن.

المصري، طارق (2018). واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية وأثر إنشاءها في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي. **مؤتة للبحوث والدراسات** – جامعة مؤتة، 33 (5)، 291–336.

الهرامشة، حسين (2014). دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها في الأردن. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية** – جامعة الزرقاء، 14 (2)، 196–209.

المراجع الأجنبية:

Gendron, L.C. (2006). Développement Durable CommeCompromis. Québec: Presses de l'Universite de Quebec.

Asongu , J.J,(2007). "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool" , Journal of Business and Public Policy, Vol 1,N1,p2-4.

Barbara, I. (1995). Economics and Development. London: McGraw Hill Book Company Ltd.

Russell, B.(2003). Eco-Economie, uneautreEconomieest possible Paris: Le Seuil. Steinemann, A. (2003). Implementing Sustainable Development through ProblemBased Learning: Pedagogy and Practice. Journal of Professional Issues in Engineering, E

Umar, B., & Abdullahi, M. (2019). Knowledge-Based Economy and Sustainable Development: An Empirical Analysis. Journal of Economics and Sustainable Development, 10(8), 170-179

Mariani, M. M., & Mazzelli, A. (2020). The Role of the Knowledge Economy in Sustainable Development: Evidence from OECD Countries. Sustainability, 12(17), 7119. https://doi.org/10.3390/su12177119.

Williams, A., & Lloyd, A. (2018). The knowledge economy and sustainable development: A conceptual framework. Sustainability, 10(4), 1293.

Dieye, Rokhaya, and Mamadou Lamine Sow. "The Role of Knowledge-Based Economy in Sustainable Development." International Journal of Innovation and Economic Development 2.1 (2016): 1-11.